

Distr.: General
29 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
الدورة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن ما يبعث على الأسف أن ينتهي العام مرة أخرى على وتر كئيب بالنسبة للشعب الفلسطيني، إذ عانى من جديد عاما آخر من القمع في ظل الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وأن يمرّ عام آخر من حرمانه من العدالة والحرية اللتين يطمح إليهما، ولا تزال حقوق الإنسان المكفولة له غير القابلة للتصرف بعيدة المنال وتُنتهك بشكل سافر مع استمرار هذا الظلم الفادح.

وبالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فما كان يجدر أن يكون موسم عطلات يعمّها الابتهاج، بالاحتفال بعيد الميلاد والسنة الجديدة القادمة، شابهته مرة أخرى أعمال العنف والإرهاب التي ترتكبها بحقهم قوات الاحتلال الإسرائيلية ويرتكبها المستوطنون الإسرائيليون والمتطرفون المسلحون الذين يجتاحون أرضنا.

وقد حذر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، عند تقديمه التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) (S/2021/1047) من ارتفاع مستويات العنف والحاجة الملحة إلى التصدي لهذا الواقع تجنباً لجولة أخرى مدمرة من أعمال العنف والمعاناة الإنسانية التي ستسببها لشعب لم يتعاف بعد من آثار الصدمة والدمار الناجمة عن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المرتكبة في أيار/مايو من هذا العام، ولا سيما في قطاع غزة.

وفي الأيام الـ 10 اللاحقة لرسالتي الأخيرة (A/ES-10/885-S/2021/1067)، وفي ظل عدم بذل أي جهود للتصدي لهذا الوضع الخطير، أدت الغارات العسكرية العنيفة والاعتداءات التي يشنّها المستوطنون إلى الإضرار بأعداد أخرى كبيرة من الفلسطينيين، أصيب فيها الكثير منهم بجروح بليغة



بالذخيرة الحية، والرصاص المغلف بالمطاط، والغاز المسيل للدموع، والقنابل اليدوية المضوية، والاعتداءات الجسدية الشرسة، بما في ذلك عملية دهس بسيارة. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

في يوم الخميس، 23 كانون الأول/ديسمبر، أُصيب 125 شخصا من المدنيين الفلسطينيين في قرية برقة بالضفة الغربية المحتلة على أيدي أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية ومئات المستوطنين الذين نزلوا إلى القرية فشنوا عليها اعتداءات، حيث شرعوا في مداومة المنازل وترويع السكان. وإضافة إلى الإصابات العديدة التي لحقت بالجرحى، تعرّضت سيارتا إسعاف كانتا قد وصلتا إلى القرية لمعالجتهما لطلقا بقنابل صوتية وقنابل غاز مسيل للدموع من قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي يوم الجمعة، 24 كانون الأول/ديسمبر، قُتلت سيدة فلسطينية تبلغ من العمر 63 عاماً، هي غدير أنيس عبد الله فقهاء، إثر قيام مستوطن إسرائيلي بدهسها بسيارته عمداً. وقد كانت السيدة تنتظر سيارة أجرة برفقة زوجها عند مدخل بلدة سنجل، الواقعة في شمال شرق رام الله، عندما دهسها المستوطن بسيارته ثم أسرع بالفرار.

وفي يوم السبت 25 كانون الأول/ديسمبر، أُصيب ما لا يقل عن 58 شخصا من المدنيين الفلسطينيين بجروح على أيدي جنود إسرائيليين كانوا قد أغلقوا المدخل إلى قرية برقة. وقد لوحظ وجود عسكري كبير على طريق نابلس - جنين هناك لمرافقة حافلات المستوطنين المتطرفين القادمين إلى موقع استيطاني تم إخلاؤه في المنطقة التي أصبحت مسرحاً لاستفزاز وتحريض متكررين.

وفي يوم الأحد الموافق 26 كانون الأول/ديسمبر، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية على رمي فتى يبلغ من العمر 16 عاماً برصاصة فولاذية مغلفة بالمطاط أصابته في صدره وجروح في قرية كفر قدوم بالقرب من قلقيلية. وفي اليوم نفسه، عمدت قوات الاحتلال أيضاً إلى مداومة قرية المغير، بالقرب من رام الله، وسهل البقيعة في شمال غور الأردن.

وفي يوم الاثنين، 27 كانون الأول/ديسمبر، اجتاحت عصابات المستوطنين الإسرائيليين قرية المدية بالقرب من رام الله، التي تحيط بها مستوطنات غير قانونية، وهاجمت، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، سكان القرية الفلسطينيين.

ولم يسلم الأطفال من أهوال العنف المستمر الذي يرتكبه هذا الاحتلال. فكما وثّقه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، ففي عام 2021، استهدف أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون بلا هوادة الأطفال الفلسطينيين بهجمات عسكرية، وبالقوة المفرطة، والاحتجاز العسكري التعسفي، وعمليات الطرد، وهدم المنازل. وقد خلف ذلك في نفوس الأطفال والأسر الفلسطينية معاناة وصدمات لا توصف. وفي العام الماضي، قُتل ما لا يقل عن 83 طفلاً وأصيب مئات آخرون بجروح في هجمات إسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويشكّل الأطفال أيضاً أغلبية من أكثر من 1 000 فلسطيني جُردوا من ممتلكاتهم وشُردوا قسراً من ديارهم في هذا العام.

والواقع هو أن خطر التشريد ما زال يلقي بظلاله على الآلاف من الأطفال الفلسطينيين وأسره. ويصح هذا الأمر على الأخص في القدس الشرقية المحتلة، حيث تُستهدف أحياء القدس مثل الشيخ جراح، وسلوان، والطور، والعيسوية، ومناطق أخرى من منظمات الاحتلال والمستوطنين التي تسعى إلى إخراج

الفلسطينيين من ديارهم في المدينة، أي تطهيرهم عرقياً، وإحداث أغلبية يهودية مصطنعة، في انتهاك خطير للقانون الدولي الذي يحظر جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير السكانية للأرض المحتلة أو تغيير طابعها أو مركزها القانوني.

وبالنسبة للكثيرين، يصبح كابوس الطرد من ديارهم وتجريدهم من ممتلكاتهم حقيقة واقعة مع مرور كل يوم. وفي يوم الاثنين، 27 كانون الأول/ديسمبر، حلّ هذا المصير بثلاث أسر، بلغ مجموع أفرادها 23 شخصاً، من بينهم 17 طفلاً، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدم منزلها المكوّن من ثلاثة طوابق في منطقة العيسوية محتجة بذريعة "عدم وجود رخص بناء"، علماً أنه يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تلك الرخص. وفي حيّ البستان وجبل المكبر من سلوان، عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية هذا الصباح إلى هدم منزلين آخرين. وفي موسم الأعياد هذا وأيام الشتاء الباردة، جُرّدت هذه الأسر بوحشية من المأوى وشُردت قسراً دون أن تُتاح لها أي سبل للالتجاء إلى القضاء في ظل هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني.

وفي الوقت نفسه، تتماهى السلطة القائمة بالاحتلال في عمليات الاعتقالات التي تتفّذها في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، فتعمد كل يوم إلى احتجاز العشرات من الفلسطينيين، معظمهم شباب. ويضاف عدد المعتقلين، بمن فيهم أمّ لرجلان فلسطينيان قيد السجن، إلى ما يقرب من 5 000 فلسطيني تحتجزهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سجونها ويتعرضون للإيذاء بسوء المعاملة والتعذيب بجميع أشكالهما النفسية والبدنية، في انتهاك خطير للقانون الدولي. ويشمل ذلك إساءة معاملة وإهمال السجناء المضربين عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم غير المشروع والسجناء الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. ومن بين هؤلاء الأسرى، هشام أبو هواش، المضرب عن الطعام منذ أكثر من 132 يوماً للمطالبة بحريته، وعبد الباسط معطان، وهو أحد مرضى السرطان سجين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتحرمة السلطات الإسرائيلية من متابعة علاج السرطان لحالة مرضية شُخصت إصابتها بها قبل اعتقاله.

وبما أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً و/أو عازفاً عن اتخاذ تدابير لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فقد تُرك الشعب الفلسطيني دون حماية من سلطة قائمة بالاحتلال أثبتت أنها تتصرف بلا رحمة وبلا شفقة، وتجرّد شعبنا من كرامته الإنسانية وتنتهك حقوقه بلا تأنيب وفي إفلات مطلق من العقاب. ولذلك نكرر ندائنا غير المنتهية إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ليتجاوز الشلل الذي يعتريه وأن يعمل الآن، تمشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على ضمان الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي، وعلى ضمان المساءلة عن جميع ما يُرتكب من انتهاكات، وذلك بهدف وقف تلك الجرائم، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة التي لا تزال غائبة بشكل مؤلم إلى حد الآن.

وختاماً، نود أن نعرض على نظركم عظة دينية ألقاها غبطة البطريرك بيبرياتيستا بيتسابالا عشية عيد الميلاد في بيت لحم:

"وأخيراً، لا يسعنا إلا التفكير في فلسطيننا، البلد الذي نعيش فيه اليوم. فماذا يمكننا قوله عن هذا البلد الذي ينتظر دائماً مستقبلاً مستقلاً لا يبدو أنه سيأتي على الإطلاق؟ فصوت الآلام التي يعانها هذا الشعب متعالٍ، يصم الآذان. وهو شعب يطلب التمتع بالعدالة، ويصبو إلى معرفة

الحرية، وقد سئم انتظار الوقت الذي يتيح له العيش بحرية وكرامة على أرضه وفي بيته، وهو لا يريد أن يعيش فقط على تصاريح الدخول أو الخروج أو تصاريح العمل أو غيرها، التي أصبحت ضرورية الآن. فهناك حاجة ليس للامتيازات، بل للحقوق، وإنهاء سنوات من الاحتلال والعنف، بكل ما ينجم عنها من نتائج مأساوية في حياة كل فرد وجماعة بشكل عام، وإقامة علاقات جديدة لا تسودها عدم الثقة بل تعمها الثقة المتبادلة“.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 738 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/ES-10/885-S/2021/1067)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم